المبادرة

شعارنا
"نبدأ حيث
يتوقّف الآخرون"

العدد ٠٤ / الأحد ١ آذار ٢٠٢٦ | رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق – بغداد – ٢٩١٧ - ٢٠٢٥ | جريدة يومية سياسية – ثقافية – اقتصادية - اجتماعية

في هذا العدد:

ص٣ المرأة والاضطهاد الفكري!!!

ص٣ أهمية الكهرباء في حياة المجتمع العراقي

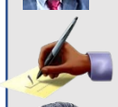
ص٣ العراق بين مأزق الاستحقاقات الدستورية وضغوط الإقليم... هل من نافذة أمل...؟

ص٣ الصراع الايراني الامريكي وأثره على العراق

ص٤ تداعيات الصراع الايراني - الامريكي على منطقة الشرق الاوسط

ص٤ تداعيات خصخصة التعليم في العراق

ص٤ لا يمكن للعراق أن يكون ملجأ للإرهابيين!!

ص٤ إمكانية الشباب في تطوير المجتمع

وهم الديمقراطية في العراق!!

منذ تأسيس الدولة العراقية وفي كافة الانظمة التي حكمت العراق سواء كانت ملكية أو جمهورية أو تحت الاحتلال البريطاني، شهدت منعطفات خطيرة في تاريخ العراق الذي عاش في ظل أزمات متعددة سواء كانت سلطوية أو حزبية أو أنظمة ديكتاتورية حكمت بقوة العسكر وبإشراف بوليسي متمرس وقمع الجماهير.

العراق لم يستقر منذ وجوده وفق متغيرات الخارطة السياسية التي أوجدت اتفاقية سايكس بيكو، التي قسمت المنطقة بشكلها الحالي. كل الأحزاب سواء كانت يسارية أو اسلامية أو يمين متطرف كانت ترفع شعارات الديمقراطية من أجل العدالة والمساواة والحرية. كما تمسك بهذه الجملة " الديمقراطية"، نظام صدام حسين وحزب البعث المنحل، الذي لم يسمح أن يكون للإنسان صوت من أجل التعبير عن الوعي والفكر. وحتى في مجال الإعلام سواء المرئي أو المسموع كان ذو ايديولوجية واحدة وغير مسموح أن يكتب فيها غير أصوات السلطة والعشيرة، فكان حكماً قرووسطي، وكانت الحياة كالجحيم بالنسبة للفرد العراقي. والكل كان يسمع ويشاهد ما يجري بما يسمى بمحكمة الثورة سيئة الصيت، التي كانت تحكم على مئات الناس المعارضين بالإعدام ودفنهم وهم أحياء. هذا مشهد من مشاهد النظام الديكتاتوري الذي أسس بناء أمة واحدة حسب تصورات النظام البعثي.

وبعد عام ٢٠٠٣ وبعد أن لعبت أميركا دوراً كبيراً وواضحاً في تغيير نظام الحكم في العراق وجاءت بأحزاب واشخاص كانوا مهمشين في أوربا وبعض الدول الأخرى. برز خلال الحكم التطرف الديني والقومي ونشر الكراهية بين الناس وهدر الحقوق، وهذا شاهد على ممارسات هذا النظام. ومن ضمنها ما حدث في انتفاضة أكتوبر، حيث خرجت مجاميع من العاطلين والجياع نتيجة الفقر، حيث واجهتهم السلطة بالقمع والقتل والقنص والاعتقالات، وتدخل أطراف اقليمية لحماية النظام الحالي في العراق. إذن فإن شعار الديمقراطية المرفوع في العراق هو أوهام وأكاذيب خلقها النظام الرأسمالي والبرجوازي من أجل التشدق في ديمقراطيات مزيفة، حيث أصبحت تلك الديمقراطية قاتلة للشعوب وأحلامها ورفاهها. إن تركيبة نظام الحكم الحالي هي دليل واضح على المحاصصة واقتسام السلطة من قبل أحزاب لا تؤمن بحرية الانسان، بل كان هذا التقسيم والمنفعة الحزبية. فمفهوم الديمقراطية في العراق بشكل خاص والعالم بشكل عام، هو شعارات ترفع فوق الجدران فقط في مرحلة الانتخابات أو الكذب على المجتمع العراقي، بأن هذا النظام ديمقراطي يسمح للرأي والرأي الآخر، ويؤسس لنظام مدني، ولكنه نظام فاسد لا يعترف بالديمقراطية ولا يطبقها.

وبهذا الشكل يمكننا القول بأن العراق يعيش الهيمنة والسيطرة على كل مؤسساته الحكومية، من قبل قوى خارجية تريد اضعاف العراق على كافة الأصعدة منها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية، وما تصريح وزير خارجية تركيا هاكان فيدان الأخير ما هو إلا دليل على التدخل الخارجي وضعف السلطة، التي باتت لا تستطيع حماية سيادة العراق من التدخلات الخارجية والأجنبية، والتي جعلت من العراق الحديقة الخلفية للصراعات الاقليمية والدولية. وهذا يؤكد انبطاح السلطة في العراق لإرادة القوى الخارجية. وهنا علينا تحرير الديمقراطية من المفاهيم والمصطلحات التي أُدخلت عليها، وإخراجها من مضمونها الجميل. لذا بكل تأكيد نحتاج في العراق لثورة ذهنية لتكون هي الدليل لحالة من الوعي التكاملي الذي يبني لعراق ديمقراطي حقيقي.

صبحي البدري رئيس التحرير

المبعوث الأمريكي إلى العراق: رسائل ضغط أم تأكيد نفوذ؟

تأتي زيارة باراك في وقت حساس، تشهد فيه المنطقة توترات متصاعدة، وسط مساعٍ أمريكية لضبط المشهد الإقليمي ومنع اتساع رقعة الصراع. ويرى مراقبون أن واشنطن تسعى، عبر هذه الزيارة، إلى تحقيق عدة أهداف:

١. تثبيت النفوذ: التأكيد على أن الولايات المتحدة لا تزال شريكاً أساسياً في المشهد العراقي، في مواجهة أي محاولات لتعزيز النفوذ الإيراني أو غيره.

٢. مراقبة تشكيل الحكومة: التأكد من أن الحكومة الجديدة ستكون متوافقة مع المصالح الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بالسياسات الخارجية والاقتصادية.

٣. تعزيز التعاون الاقتصادي: دفع الشركات الأمريكية للاستثمار في العراق، خصوصاً في قطاع الطاقة، لتعزيز الاعتماد المتبادل وتقليل النفوذ الإيراني.

٤. التنسيق الأمني: مناقشة مستقبل التحالف الدولي ومكافحة الإرهاب، في ظل الحديث عن إعادة انتشار القوات الأمريكية في المنطقة.

تمثل زيارة توماس باراك إلى العراق مؤشراً على استمرار الاهتمام الأمريكي بالملف العراقي، في وقت يسعى فيه الجميع إلى قراءة المشهد الإقليمي المتغير. ورغم تأكيد المسؤولين العراقيين على استقلالية قرارهم، تبقى العلاقة مع واشنطن محكومة بشبكة معقدة من المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية، تجعل من العراق ساحة مفتوحة للتنافس الدولي والإقليمي.

في عملية "زئير الأسد".. موقف الحكومة والفصائل العراقية وتداعيات إغلاق مضيق هرمز

شهدت الساحة العراقية والإقليمية، اليوم السبت، تطورات متسارعة وغير مسبوقة، تمثلت في إعلان ثلاثة فصائل مسلحة عراقية بارزة انخراطها رسمياً في المواجهة الدائرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في تصعيد خطير ينذر باتساع رقعة الحرب في المنطقة. ويأتي هذا الإعلان بعد سلسلة من الغارات الجوية التي نفذتها القوات الأمريكية على مواقع تابعة لهذه الفصائل، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل الاستقرار في العراق والمنطقة، خاصة في ضوء إغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي.

أولاً: إعلان الفصائل العراقية الانخراط في المواجهة

في خطوات متسارعة ومتزامنة، أصدرت ثلاثة فصائل مسلحة عراقية بيانات منفصلة أعلنت فيها رسمياً بدء عملياتها العسكرية ضد القوات والمصالح الأمريكية في المنطقة:

١. كتائب حزب الله: أعلنت في بيان مقتضب عزمها "مهاجمة القواعد الأمريكية قريباً رداً على اعتدائهم"، في إشارة إلى الغارات التي استهدفت مواقعها.

٢. حركة النجباء: تبعتها حركة النجباء بإعلان رسمي عبر قادتها العسكريين عن انخراطها المباشر في المواجهة.

٣. كتائب سيد الشهداء: أعلنت هي الأخرى الدخول في الحرب واستهداف القواعد الأمريكية.

وأشارت معلومات وردت عبر وسائل إعلام مقربة من هذه الفصائل إلى أن أهداف العمليات القادمة لن تقتصر على القواعد العسكرية فحسب، بل ستشمل المصالح الأمريكية الحيوية في العراق، وعلى رأسها شركة "شيفرون" النفطية العاملة في تطوير حقل غرب القرنة بمحافظة البصرة.

ثانياً: السياق العسكري للتصعيد

يأتي هذا الإعلان كرد فعل مباشر على استهداف الولايات المتحدة موقعاً لكتائب حزب الله في منطقة جرف النصر بمحافظة بابل، والذي أسفر عن سقوط ضحايا. ويتزامن هذا التصعيد مع بدء الولايات المتحدة وإسرائيل ما وصفته الفصائل والمصادر الإيرانية بـ"حرب شاملة" ضد إيران، شملت استهداف مواقع عسكرية وصاروخية ومنازل قيادات إيرانية، فيما ردت طهران بإطلاق صواريخ على القواعد الأمريكية في المنطقة وقاعدة أربيل في إقليم كردستان العراق.

ثالثاً: الموقف الرسمي العراقي بين الإدانة والحرج

في تطور يعكس حجم المأزق الذي تواجهه بغداد، أعربت وزارة الخارجية العراقية عن إدانتها واستنكارها الشديدين للاعتداءات التي استهدفت مناطق وسط البلاد وإقليم كردستان. وحذرت الوزارة في بيان رسمي من أن "الغرض من هذه الاعتداءات هو دفع العراق إلى أتون الحرب الدائرة في المنطقة"، مؤكدةً تمسكها بسياسة رفض الحروب والإيمان بحل النزاعات عبر المفاوضات.

وأشار البيان إلى الدور العراقي السابق في دعم المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة، معربة عن تضامنها مع دول الخليج العربي ورفضها لأي هجمات تطالها. ويأتي هذا الموقف ليكشف عن تناقض حاد بين السياسة الرسمية للحكومة العراقية التي كانت قد أعلنت نهاية عام ٢٠٢٥ عن تسليم سلاح الفصائل وبدء هدنة شاملة مع القوات الأمريكية، وبين الواقع الميداني الذي تشهده الساحة العراقية حالياً.

رابعاً: تداعيات إقليمية كبرى: إغلاق مضيق هرمز

في تصعيد غير مسبوق له تداعيات اقتصادية وأمنية عالمية، أعلن الحرس الثوري الإيراني، اليوم السبت، إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة البحرية الدولية "حتى إشعار آخر". وجاء القرار على لسان قيادي في الحرس الثوري، مؤكداً أن الإجراء دخل حيز التنفيذ الفوري، ويشمل منع عبور أي ناقلة نفط عبر المضيق.

والجدير ذكره أنه تم إطلاق تسمية "زئير الأسد" على العملية الأمريكية على إيران. حيث اسم العملية في العمليات العسكرية الكبرى نادرًا ما يكون عشوائيًا، بل يحمل دلالات استراتيجية ونفسية عميقة. عملية "زئير الأسد" التي أطلقتها إسرائيل (بالتنسيق مع الولايات المتحدة التي أطلقت عليها اسم "الغضب الملحمي") تحمل أبعادًا متعددة يمكن تفصيلها كالآتي:

١. الأهداف الاستراتيجية المعلنة للعملية

قبل تحليل الاسم، من المهم فهم أهداف الهجوم نفسه، والتي صرح بها المسؤولون الإسرائيليون، لأن الاسم يعكس هذه الأهداف:

- إسقاط النظام: الهدف المعلن من العملية، وفق تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وغيره من المسؤولين، لم يقتصر على ضرب منشآت عسكرية، بل امتد ليشمل "تهيئة الظروف اللازمة للشعب الإيراني الشجاع ليأخذ مصيره بين يديه". وهذا يشير صراحة إلى السعي لتغيير النظام في إيران.
- تحييد التهديد الوجودي: وصفت إسرائيل العملية بأنها ضرورية لإزالة "التهديد الوجودي" الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني والقدرات الصاروخية الباليستية.
- استهداف رأس الهرم: ركزت الضربات على مواقع استراتيجية في طهران ومناطق أخرى، واستهدفت قيادات عسكرية وسياسية عليا، في محاولة لضرب مراكز القرار والقوة في النظام.

٢. لماذا "زئير الأسد"؟ الدلالات الرمزية والدينية

يكمن سبب التسمية في المزاوجة بين الرمزية الدينية التوراتية والرسالة العسكرية:

- الرمزية التوراتية لقبيلة يهوذا: يشير محللون إلى أن اسم "زئير الأسد" مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالرمزية التاريخية والدينية لقبيلة "يهوذا"، التي تعد الأقوى بين أبناء إسرائيل وفقًا للتوراة، ويحمل رمزها التقليدي "الأسد". اختيار هذا الاسم يهدف إلى إضفاء شرعية دينية وتاريخية على العملية، وتعبئة الجمهور الإسرائيلي من خلال استحضار موروث يعزز فكرة "القوة المقدسة" والدفاع الوجودي.
- من "درع يهودا" إلى "زئير الأسد": تشير التقارير إلى أن الاسم الأولي للعملية كان "درع يهودا"، وهو اسم ذو طابع دفاعي. لكن تم استبداله بـ "زئير الأسد" ليعطي انطباعًا هجوميًا أكثر وضوحًا. فالـ "زئير" يوحي بالقوة والهيبة والسيطرة وإثبات الوجود في الميدان، وهو ما يتناسب مع حجم الهجوم المشترك مع الولايات المتحدة وأهدافه الطموحة.
- تحويل الصراع إلى معركة وجودية: توظيف هذه المصطلحات ذات الأبعاد الدينية يعمل كغطاء دعائي لتحويل المواجهة السياسية والعسكرية مع إيران إلى صراع مصيري، مما يضمن أعلى درجات الالتفاف الشعبي خلف القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل.

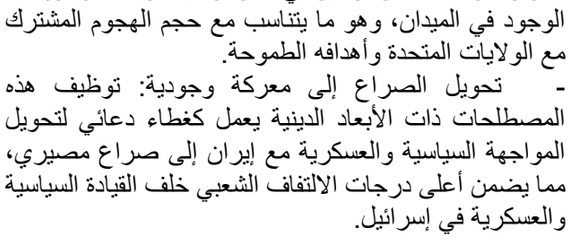

ملف عوائل داعش بين بغداد والموصل: إعادة تأهيل أم مخاوف من عودة الإرهاب؟

في خطوة وصفتها الحكومة العراقية بأنها "شجاعة" و"مسؤولة" لإنهاء ملف مخيم الهول السوري، أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين عن مواصلة نقل العوائل العراقية العائدة من المخيم إلى مركز التأهيل المجتمعي (آمال) في مخيم الجدعة، جنوب الموصل. غير أن هذه الخطة، التي تهدف إلى إعادة تأهيل أسر عناصر تنظيم داعش قبل دمجهم مجددًا في المجتمع، أثارت موجة من القلق والاستياء الواسع بين أهالي نينوى، الذين يعتبرون المخيم "قنبلة موقوتة" قد تعيد إحياء الفكر المتطرف في المدينة التي دفعت ثمنًا باهظًا خلال سنوات سيطرة التنظيم. يستعرض هذا التقرير أبعاد الخطة الحكومية، والنتائج الأولية لبرامج إعادة التأهيل، والمخاوف المحلية، في ضوء التطورات الأمنية المتسارعة على الحدود السورية - العراقية.

أولاً: الخطة الحكومية: الأهداف والآليات

أوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الهجرة والمهجرين، علي عباس جهاكير، أن الخطة تهدف إلى تأهيل الأسر العائدة عبر تطوير المهارات الحياتية والمهنية، وتعزيز القدرات الاجتماعية، إضافة إلى رصد أصحاب المهارات الخاصة لتأهيلهم للعمل داخل المخيم، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة والاندماج التدريجي لهذه الأسر.

وأضاف جهاكير أن الوزارة ركزت خلال الفترة الماضية على التأهيل النفسي واستمرار برامج تطوير الذات، مع تكثيف الأنشطة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، بالتعاون مع الجهات المعنية، لضمان محاربة الأفكار المتطرفة ودمج الأسر بمسارات مدروسة.

معلومات إضافية هامة:

- المركزية الدولية: يعمل في مخيم الجدعة ١١ منظمة دولية إلى جانب وزارة الصحة العراقية، تشرف على برامج التأهيل النفسي والاجتماعي والطبي.
- أعداد العائدين: كشفت الوزارة عن إعادة حوالي ٢٠ ألف عراقي من مخيم الهول حتى فبراير ٢٠٢٦، موزعين على ٣٢ دفعة، حيث تمت إعادة أكثر من ١٦ ألف شخص منهم إلى مناطقهم الأصلية بعد استكمال برامج التأهيل.
- نتائج إيجابية: أكد وكيل الوزارة كريم النوري أن العائدين خضعوا لتدقيق أمني صارم، وأنه "لم تُسجل أي خروقات أمنية" بين العائدين الذين تم دمجهم في المجتمع، نافيًا وجود أي قضايا إرهابية عائدة للمخيم.

ثانيًا: مخاوف المجتمع المحلي في الموصل

على الصعيد المحلي، عبّر أهالي الموصل عن مخاوفهم من نقل عوائل داعش إلى المخيم، معتبرين أن الخطوة تمثل تهديدًا للسلم المجتمعي. ويصف مراقبون المخيم بأنه "قنبلة موقوتة قد تعيد الإرهاب إلى المدينة"، خاصة أن بعض الأطفال والشباب ترعرعوا وسط أفكار متطرفة. ويرى سياسيون وأكاديميون من المنطقة أن دمج هؤلاء القادمين يحتاج إلى برامج إعادة تأهيل مدروسة بدقة لضمان إزالة أي أثر للتطرف، محذرين من أن أهالي الموصل لن يسمحوا بعودة الإرهاب إلى مدينتهم.

وتُظهر التقارير الميدانية أن عملية الإعادة تواجه مقاومة محلية، خاصة في نينوى، التي عانت خسائر فادحة خلال سيطرة داعش.

ثالثًا: مستجدات إقليمية ودولية تؤثر على الملف

١. انهيار الأمن في مخيم الهول وسيطرة الحكومة السورية

شهد مطلع عام ٢٠٢٦ تطورًا دراماتيكيًا تمثل في سيطرة قوات الحكومة السورية الجديدة على مخيم الهول بعد انسحاب قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في ٢٠ يناير ٢٠٢٦. وأدى هذا الانتقال الفوضوي إلى انهيار الخدمات الأمنية في المخيم، مما تسبب في فرار آلاف النزلاء، في حادثة وصفتها مذكرة داخلية للاتحاد الأوروبي بأنها تثير "مخاوف أمنية خطيرة" بشأن إمكانية استغلال الهاربين من قبل الجماعات الإرهابية.

٢. خطة سورية لنقل النازحين

أعلنت الحكومة السورية عن خطة لنقل العوائل المتبقية من مخيم الهول إلى مخيم آخر في مدينة أخترين بريف حلب الشمالي، حيث نُقلت أول دفعة مكونة من ١٠٠ عائلة في ١٧ فبراير ٢٠٢٦، على أن يستقبل المخيم الجديد نحو ١٥٠٠ عائلة. ويُقدر عدد المتبقين في الهول بحوالي ٦,٠٠٠ سوري و ٢,٠٠٠ عراقي.

٣. نقل معتقلي داعش إلى العراق

في سياق متصل، وافقت الحكومة العراقية على استقبال ونقل نحو ٩,٠٠٠ معتقل من عناصر داعش من سجون سوريا، في صفقة توسطت فيها الولايات المتحدة، لمحاكمتهم أمام القضاء العراقي. وقد نقل التحالف الدولي ٢٧٥ معتقلاً دفعة أولى جواً إلى العراق، في

في سياق متصل، وافقت الحكومة العراقية على استقبال ونقل نحو٩,٠٠٠ معتقل من عناصر داعش من سجون سوريا، في صفقة توسطت فيها الولايات المتحدة، لمحاكمتهم أمام القضاء العراقي. وقد نقل التحالف الدولي ٢٧٥ معتقلاً دفعة أولى جواً إلى العراق، في عملية وصفها مستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي بأنها تأتي ضمن رؤية شاملة لملء أي فراغ أمني ومعالجة الملف كأولوية إنسانية وأمنية.

٤. المبادرة العراقية تشجع دول العالم

أكدت وزارة الهجرة أن الخطوة العراقية الاستباقية في إعادة مواطنيها شجعت دولًا أوروبية على سحب رعاياها من المخيم، بعد أن كان ملف هؤلاء العالقين يشكل عقدة سياسية وقانونية لتلك الدول.

رابعًا: مخيم الجدعة: الأرقام والواقع

يُعد مخيم الجدعة مركزًا رئيسيًا لإعادة تأهيل الأسر العائدة من مخيم الهول، حيث بدأ العمل فيه منذ حزيران/يونيو ٢٠٢١. ويُقدّر عدد السكان الحاليين بنحو **٣٥ ألف شخص**، أغلبهم نساء وأطفال، بعد أن شهد مخيم الهول في ذروته عام ٢٠١٩ نحو ٧٣ ألف شخص. وتُظهر الأرقام الرسمية وجود أقل من ١٠٠ عائلة عراقية متبقية في الهول بانتظار نقلها في الدفعة الأخيرة.

يُمثل ملف عودة عوائل داعش من مخيم الهول اختبارًا حقيقيًا لقدرة الحكومة العراقية على الموازنة بين الالتزامات الإنسانية ومتطلبات الأمن الوطني. وبينما تُظهر المؤشرات الأولية نجاح برامج التأهيل في الجدعة وعدم تسجيل خروقات أمنية، تبقى المخاوف المجتمعية في الموصل حاضرة بقوة، خاصة في ظل وجود نحو ٧,٠٠٠ معتقل من داعش سيتم نقلهم إلى العراق.

ويبقى السؤال المطروح: هل تستطيع الحكومة طمأنة أهالي الموصل عبر برامج تأهيل شفافة وفعالة، أم أن المخاوف من عودة الفكر المتطرف ستتحول إلى أزمة ثقة تعقّد جهود المصالحة المجتمعية في محافظة كانت مسرحًا لأبشع انتهاكات التنظيم؟

تقرير دولي: ١٢٩ صحفياً استشهدوا عالمياً في ٢٠٢٥

كشفت لجنة حماية الصحفيين (CPJ)، ومقرها نيويورك، في تقريرها السنوي، أن عام ٢٠٢٥ شهد مقتل ١٢٩ صحفياً وعاملاً في مجال الإعلام حول العالم. وتعد هذه الحصيلة الأعلى على الإطلاق منذ أن بدأت اللجنة توثيق هذه الإحصاءات في عام ١٩٩٢، مسجلة بذلك رقماً قياسياً سنوياً للعام الثاني على التوالي. وأبرز النقاط والإحصائيات الواردة في التقرير:

١. مسؤولية إسرائيل: أظهر التقرير أن إسرائيل تتحمل المسؤولية المباشرة عن ثلثي إجمالي الوفيات (أي حوالي ٨٦ صحفياً)، حيث كانت الغالبية الساحقة من الضحايا من الصحفيين الفلسطينيين في قطاع غزة. وأشارت اللجنة إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي نفذت عدداً من عمليات القتل المستهدف للصحفيين يفوق ما ارتكبته أي قوة عسكرية حكومية أخرى خلال العام.

٢. سياق النزاعات: وقع أكثر من ثلاثة أرباع حالات القتل في سياقات نزاع مسلح، مع استمرار الحرب على غزة كأكبر مساهم في هذه الحصيلة.

٣. أدوات القتل الحديثة: وثق التقرير تصاعداً خطيراً في استخدام **الطائرات المسيّرة** لاستهداف الإعلاميين، حيث رُصدت ٣٩ حالة قتل بهذه الوسيلة. وتوزعت كالتالي: - ٢٨ حالة في غزة.

- ٥ حالات على يد قوات الدعم السريع في السودان.
- ٤ حالات بطائرات روسية مسيّرة في أوكرانيا، وهي أعلى حصيلة سنوية هناك منذ عام ٢٠٢٢.
- حالة واحدة في العراق نتيجة غارة تركية (بحسب وصف التقرير).

٤. مناطق أخرى: سُجلت حالات قتل في المكسيك (٦ صحفيين) والهند والفلبين (٣ صحفيين)، وهي دول تعاني من ضعف المحاسبة في جرائم استهداف الصحفيين. كما أشار التقرير إلى ارتفاع طفيف في عدد الضحايا في أوكرانيا (٤ قتلى) والسودان (٩ قتلى) مقارنة بالعام السابق.

٥. القتل المتعمد والإفلات من العقاب: صُنّفت ٤٧ حالة من إجمالي الوفيات على أنها "قتل متعمد"، وهو أعلى رقم خلال العقد الأخير. وأكدت اللجنة أن ثقافة الإفلات من العقاب لا تزال سائدة، حيث لم يُحاسب أي من الجناة في تلك القضايا، مما يشجع على ارتكاب المزيد من الجرائم.

تصريحات ودعوات:

- قالت جودي جينسبيرغ، المديرة التنفيذية للجنة: "يُقتل الصحفيون بأعداد غير مسبوقة في وقت أصبح فيه الوصول إلى المعلومات أكثر أهمية من أي وقت مضى. المجتمع بأسره يصبح أكثر عرضة للخطر عندما يُقتل صحفي بسبب قيامه بعمله".
- دعت اللجنة إلى إصلاح جذري في آليات التحقيق الوطنية، بما يشمل إنشاء فرق تحقيق دولية وفرض عقوبات محددة الهدف على المسؤولين عن هذه الجرائم.
- وفي سياق متصل، أشار التقرير إلى استمرار الأنظمة الاستبدادية في معاقبة الصحفيين، حيث لفت إلى إعدام الكاتب الصحفي البارز تركي الجاسر في المملكة العربية السعودية بعد سبع سنوات من الاحتجاز، ضمن انتهاكات أوسع في آسيا وأمريكا اللاتينية ضد صحفيين يغطون قضايا الفساد والجريمة المنظمة.

الوجود العسكري التركي في دهوك وبهدينان: قراءة في التوسع الاستراتيجي والآثار السيادية والبيئية

تشهد مناطق دهوك وبهدينان في إقليم كردستان العراق تصعيدًا غير مسبوق في العمليات العسكرية التركية، التي تجاوزت نطاق العمليات التقليدية لمكافحة التمرد إلى إنشاء بنية تحتية عسكرية دائمة. تتضمن هذه العمليات شق طرق إستراتيجية عبر السلاسل الجبلية الوعرة، وإنشاء قواعد عسكرية خرسانية، وتفجير الصخور لتمهيد ممرات لوجستية، في خطوة يصفها مراقبون بأنها تهدف إلى ترسيخ وجود تركي طويل الأمد في عمق الأراضي العراقية. يتناول هذا التقرير أبعاد هذا التوسع، وانعكاساته على السيادة العراقية، والآثار البيئية والإنسانية المصاحبة، مع استعراض الإطار السياسي والقانوني الذي يسمح باستمرار هذه العمليات دون ردع فعلي.

أولاً: التوسع العسكري التركي: من عمليات محدودة إلى وجود دائم

١. شبكة طرق استراتيجية جديدة

تواصل القوات التركية عملياتها داخل مناطق دهوك وبهدينان، متوغلة في عمق السلاسل الجبلية الحدودية، حيث تعمل على إنشاء شبكة طرق عسكرية تربط قواعدها المنتشرة في المنطقة. وتشهد منطقة "وادي رشافا" في ناحية ديرالوك التابعة لقضاء العمادية عمليات تفجير واسعة باستخدام مئات الآليات الثقيلة، بهدف شق طريق عسكري جديد يبلغ طوله نحو١٥ كيلومترًا في مرحلته الأولى.

ولا تقتصر هذه العمليات على إنشاء تحصينات عسكرية، بل تمتد إلى شق أنفاق في قلب الجبال وفتح ممرات تسهل تحرك الأرتال العسكرية بين القواعد التركية المنتشرة على قمم وسلاسل جبال متينا ولينكي وكوريجارو ومام رشو وسركلي. وتهدف هذه الطرق إلى ربط جميع القواعد التركية في مناطق الزاب وأفاشين ومتينا وبرواري بالا.

٢. البنية التحتية العسكرية الدائمة

وفقًا لتقارير ميدانية، أنشأت القوات التركية مجمعات عسكرية كبيرة تضم مرافق متكاملة مثل المستشفيات الميدانية ومراكز التدريب ومنظومات المدفعية. ويهدف إنشاء هذه البنية التحتية إلى تمكين القوات التركية من نقل الجنود والمعدات بين قواعدها دون الاعتماد على الطرق العامة في المناطق المأهولة بالسكان.

وتشير المعلومات المتاحة إلى أن تركيا تستعد لربط جبل كاره بمناطق "الدفاع المشروع" عبر أربعة محاور تمتد من منطقة برواري بالا وصولًا إلى نيروه وريكان، مرورًا بكلي بالنده وبرميزه، على امتداد عشرات الكيلومترات.

ثانيًا: تبرير العمليات: تطور السياق الأمني

كانت تركيا تبرر عملياتها العسكرية عبر الحدود بوجود عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) في شمال العراق. وقد شهد هذا السياق تطورات مهمة خلال العام ٢٠٢٥، حيث دعا زعيم الحزب عبد الله أوجلان في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٥ إلى حل الحزب وإلقاء السلاح، تبعه إعلان الحزب وقف إطلاق النار في ١٢ أيار/مايو وتنظيم مراسم رمزية لحرق الأسلحة في جبال قنديل في تموز/يوليو من العام نفسه.

غير أن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أشار في تصريحات متلفزة إلى أن حزب العمال لا يزال "يحتل مناطق واسعة في العراق"، محددًا تواجده في سنجار ومخمور وجبال قنديل. كما كشف عن عقد أنقرة نحو ٢٠ اجتماعًا مع قائد قوات الحشد الشعبي فالح الفياض لمعالجة ملف سنجار.

ثالثًا: الآثار البيئية: قطع الأشجار واستنزاف الموارد

بالتوازي مع العمليات العسكرية، تتهم جهات محلية تركيا بممارسة أنشطة تدمير بيئي واسعة، شملت قطع ملايين الأشجار ونقلها عبر شركات مرتبطة بجهات تركية وأخرى محلية، لتحويلها إلى منتجات خشبية تُباع لاحقًا في الأسواق العراقية وأسواق إقليم كردستان. وقد أثارت منظمات بيئية وهيئة البيئة في الإقليم ومنظمة CPT الأمريكية هذه القضية مرارًا، ووصفتها بأنها خطر جسيم على البيئة.

رابعًا: المواقف الرسمية والصمت الحكومي

١. الموقف العراقي

تثار تساؤلات متزايدة حول أسباب صمت حكومتي بغداد وهولير إزاء ما يجري. فقد اتهمت الحكومة العراقية والسلطات في إقليم كوردستان لسنوات بالتغاضي عن القصف التركي للحفاظ على تحالفهما الاستراتيجي مع أنقرة، التي تُعد شريكًا تجاريًا رئيسيًا، وذلك على الرغم من إصدار بيانات احتجاج على انتهاك السيادة العراقية وإلحاق الضرر بالمدنيين.

وفي صيف عام ٢٠٢٢، قتل تسعة أشخاص عندما سقطت قذائف مدفعية على متنزه في قرية باراخ الحدودية، وكان معظم الضحايا من المصطافين من جنوب العراق. اتهمت بغداد تركيا بالمسؤولية عن الهجوم، لكن أنقرة نفت ذلك وألقت باللوم على حزب العمال الكردستاني.

٢. الإطار القانوني

يمدد البرلمان التركي تفويض القوات المسلحة لتنفيذ عمليات عبر الحدود في سوريا والعراق كل عامين، وقد تم تجديد هذا التفويض مؤخرًا. تعود هذه العمليات إلى عام ٢٠١٣، عندما أُقرت لدعم الحملة الدولية ضد تنظيم داعش، وأصبحت تُجدد سنويًا منذ ذلك الحين.

٣. التنسيق الأمني بين بغداد وأنقرة: على مدى العامين الماضيين، أقامت أنقرة وبغداد آلية تنسيق أمني رفيعة المستوى لمواجهة حزب العمال الكردستاني، وعقدت خمس اجتماعات في العاصمتين. وبعد زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق في نيسان/أبريل ٢٠٢٤، صنف مجلس الأمن الوطني العراقي حزب العمال الكردستاني رسميًا كمنظمة محظورة.

رابعا: الموقف الخليجي والدولي. لم يصدر موقف خليجي أو دولي موحد تجاه التوسع التركي في شمال العراق، في ظل انشغال المجتمع الدولي بأزمات إقليمية أخرى. وتكتفي الدول الغربية، ومعظمها حليف لأنقرة في حلف شمال الأطلسي، بتوجيه ندوات متفرقة لاحترام السيادة العراقية، دون اتخاذ إجراءات عملية لوقف العمليات العسكرية.

قراءة في الأبعاد القانونية والإقليمية لأزمة خور عبد الله

في تطور لافت أعاد إلى الواجهة أحد أقدم الملفات العالقة في العلاقات الثنائية الخليجية، أودعت جمهورية العراق لدى الأمم المتحدة خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٦ خرائط وإحداثيات بحرية جديدة تُحدد ما تعتبره حدودها البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة والبحر الإقليمي. قوبلت هذه الخطوة باحتجاج رسمي حاد من دولة الكويت، في مشهد يُنذر بتوتر أمني محتمل في منطقة خور عبد الله، الممر المائي الاستراتيجي الذي يُعد شريانًا حيويًا لتصدير النفط لكلا البلدين. يتناول هذا التقرير جذور النزاع، التطورات الأخيرة، مواقف الأطراف المعنية، والانعكاسات المحتملة على الاستقرار الإقليمي.

أولاً: الجذور التاريخية والقانونية للنزاع

يعود الخلاف الحدودي بين العراق والكويت إلى حقبة ما بعد الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، الذي تخللته مبررات عراقية تتعلق بمطالب في الحقول النفطية المشتركة (خاصة حقل الرميلة)، واتهامات للكويت بحفر آبار بشكل مائل استخراجًا للنفط من الجانب العراقي.

في أعقاب انتهاء الحرب، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣، الذي أنشأ لجنة لترسيم الحدود ورسم الحدود البرية والبحرية بين البلدين بدقة متناهية. يُشكل هذا القرار المرجعية القانونية الدولية الوحيدة المعترف بها، ويحظى بقبول دولي وأممي كامل، مع التأكيد على نهائيته وعدم قابليته للتفاوض أو التعديل.

لاحقًا، وفي محاولة لتنظيم المصالح المشتركة في الممر المائي الحيوي، أُبرمت "اتفاقية خور عبد الله عام ٢٠١٢"، التي صادق عليها البرلمان العراقي في عام ٢٠١٣. تهدف الاتفاقية إلى تنظيم الملاحة البحرية، وضمان سلامة الممرات، وتحديد آليات التعاون في الصيد وحماية البيئة، مع النص صراحة على أن بنودها لا تُغير أو تُلغي الحدود المرسومة بموجب القرار ٨٣٣.

ثانيًا: التطورات الأخيرة (يناير-فبراير ٢٠٢٦)

في خطوة أحادية وصفتها الكويت بأنها "مستفزة"، قدمت وزارة الخارجية العراقية خرائط جديدة تعتمد نظام الإحداثيات العالمي (WGS-84)، تحدد البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بالعراق. هذه الخرائط تُحدث وتستبدل الإيداعات السابقة التي قدمها العراق في عامي ٢٠١١ و٢٠٢١، وتستند في ظاهرها إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

غير أن الكويت رأت في هذه الخرائط مساسًا بسيادتها، وتشكيكًا ضمنيًا في حدودها المعترف بها دوليًا بموجب القرار ٨٣٣ واتفاقية ٢٠١٢. ووفقًا للمصادر الكويتية، فإن الخرائط العراقية تتضمن تعديًا على مياهها الإقليمية والجزر الكويتية، مما يهدد أمن الملاحة في خور عبد الله.

ذروة التصعيد الدبلوماسي تجلت في ٢١ فبراير ٢٠٢٦، حين استدعت وزارة الخارجية الكويتية قائم بأعمال السفارة العراقية، وسلمته مذكرة احتجاج رسمية شديدة اللهجة، اعتبرت فيها الإجراء العراقي "تعديًا صارخًا" على السيادة الكويتية وخرقًا للالتزامات الدولية.

ثالثًا: مواقف الأطراف

الموقف العراقي:

أكد وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، في تصريحات رسمية أن الهدف من إيداع الخرائط هو "توضيح خط الأساس العراقي" وفقًا للمعايير الدولية، داعيًا إلى "حوار قانوني" مع الجانب الكويتي لحل أي لبس. شدد الوزير على التزام بلاده بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأن الخرائط المنشورة على موقع الأمم المتحدة لا تُلزم دوليًا إلا باتفاق ثنائي أو تحكيم.

الموقف الكويتي:

رفضت الكويت بشكل قاطع الخطوة العراقية، معتبرة إياها تهديدًا لسيادتها على أراضيها ومياهها الإقليمية. طالبت الكويت بحوار ثنائي فوري يُجري عملية الترسيم في إطار احترام القرارات الدولية، محذرة من أي تصعيد قد يُعرض أمن الملاحة في خور عبد الله للخطر.

رابعًا: الموقف الخليجي والدولي

أبدت دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، سلطنة عمان) تضامنًا كاملاً مع الكويت، ورفضًا مطلقًا لأي مساس بسيادتها، خاصة في مناطق مثل

"فشت القيد" و"فشت العيج" التي تعتبر جزءًا من المياه الإقليمية الكويتية.

كما انضمت إلى هذا الموقف كل من مصر، الأردن، واليمن، التي أصدرت بيانات داعية العراق إلى الالتزام بالقانون الدولي، وضبط النفس، واللجوء إلى الحوار الدبلوماسي كسبيل وحيد لتسوية الخلافات.

خامسًا: قراءة في اتفاقية خور عبد الله ٢٠١٢

تُمثل اتفاقية ٢٠١٢ الإطار التنظيمي الوحيد لإدارة الممر الملاحي المشترك. أبرز بنودها:

- تحديد دقيق للممر الملاحي بدءًا من النقطتين ١٥٦ و١٥٧ وصولاً إلى مدخل الخور.
- إنشاء لجنة إدارة مشتركة للتنسيق بين البلدين في شؤون الملاحة.
- فرض رسوم على الخدمات الملاحية (كالإرشاد البحري) فقط، دون المساس بحق المرور.
- وضع قواعد صارمة لمكافحة التلوث ومنع الصيد غير المشروع في مياه الطرف الآخر.
- خطة مشتركة لسلامة الملاحة، مع منع رفع أعلام أجنبية على سفن البلدين.
- التأكيد القاطع على أن الاتفاقية لا تُغير أو تُلغي الحدود المرسومة في القرار ٨٣٣، مع المحافظة على حق الوصول غير القابل للتعليق.سادسًا: نحو تسوية دبلوماسية

يبقى النزاع الحالي، رغم حدته، في إطاره الدبلوماسي، مع تمسك الطرفين ظاهريًا بالقانون الدولي كمرجعية. ومع ذلك، فإن استمرار التصعيد الإعلامي والرسمي، واحتمالية تأثيره على حركة الملاحة النفطية في خور عبد الله (الذي يُعد ممرًا حيويًا لتصدير النفط العراقي والكويتي)، يفرض ضرورة ملحة للعودة إلى طاولة الحوار الثنائي. يبدو أن الخيارات المتاحة أمام البلدين تنحصر في:

١. حوار ثنائي مباشر: برعاية أممية، يُعيد التأكيد على القرار ٨٣٣ كأساس غير قابل للنقاش، ويناقش آليات تنفيذ اتفاقية ٢٠١٢ بشكل أكثر فعالية.

٢. اللجوء إلى التحكيم الدولي: في حال فشل الحوار، قد تلجأ الكويت إلى محكمة العدل الدولية أو غيرها من آليات فض المنازعات.

٣. وساطة خليجية/دولية: يمكن لدول الإقليم أو الأمم المتحدة لعب دور الوسيط لنزع فتيل الأزمة.

في المحصلة، تُظهر هذه الأزمة هشاشة العلاقات الثنائية رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على انتهاء الحرب، وتؤكد على ضرورة بناء آليات ثقة قوية تمنع تحول الخلافات الفنية إلى صراعات سياسية تهدد استقرار منطقة شديدة الحساسية.

مديرة التحرير
نجاة حسين الزغبي

هيئة التحرير
أنغام ابراهيم جميل– عمر جمعة حسين – محمد الشجيري

التصميم الفني
علي العجيلي

Mail: almpbadera@hmail.com

المرأة والاضطهاد الفكري!!!

مروة الطائي

في مجتمعنا العراقي تعيش المرأة تقاليد وموروث اجتماعي أصبح تقليداً سائداً إلى الآن كالموروث العشائري والديني والاجتماعي، فكثيراً من التقاليد غير الإنسانية، والتي لا ترتبط بقيم التمدن والحضارة، فرضت التراجع على المرأة العراقية، وقيدت فكرها المتحرر، وحرمتها من أخذ دورها القيادي والإنساني في التغيير نحو الأفضل.

تقتل النساء ويمارس عليها الاضطهاد لعدة مبررات، كغسل العار والعنف العائلي من قبل الزوج أو الأخ أو الأب، ويلجأ الجميع بقتلها بدم بارد بدون أي سند قانوني يردع صاحب الجريمة.

ما يتعلق بالتعليم لاتزال المرأة في بعض الأرياف والقرى لا يسمح لها أن تكون طبيبة أو مهندسة أو أي عمل مدني آخر، لأن الموروث الاجتماعي يعتبر هذا العمل خروج عن الأعراف والتقاليد، وفقط يسمح لها بالتعليم الابتدائي. وبعد ذلك يفرض عليها الأهل الزواج. وحتى اختياراتها لشريك حياتها لا يتم حسب إرادتها، بل حسب اختيار العائلة أو ابن العم أو يترك لخيارات ذويها. حتى في الحركات الإحتجاجية، يمارس على المرأة دور الاضطهاد والقمع من قبل السلطة، وحرمانها من حرية التعبير وإبداء الرأي. وكثير منهن تم اغتيالهن وتصفيتهن جسدياً.

إن النظم البرجوازية التي تدّعي المدنية والحرية وحقوق المرأة، هي أنظمة تعمل بالشعارات فقط دون عمل واقعي وملموس. فيما يتعلق بالأعراف الدينية، فهي لا تسمح للمرأة ممارسة حياتها بشكل طبيعي وحرمانهن من حقوقهن الأساسية من التعليم وفرض مفاهيم غير إنسانية وهي مخالفة لكل التعاليم الانسانية والتحررية. أيضاً الأعراف العشائرية فهي أكثر تخلفاً وتفرض على المرأة القيود والتكبيل وحرمان حريتها الشخصية والاجتماعية. إذن، هو هذا الاضطهاد الفكري الذي يمارس على النساء في العراق، ويفرض عليهن شتى أنواع القهر والاستبداد. وهنا تقع مسؤوليات جسام على المرأة كي تنتفض تجاه هذا الواقع المفروض عليها وعلى الذهنية التي يتم تربيتها وفقها. هذه الذهنية التي تعتمد الأعراف والتقاليد البالية منها، تسوق المرأة كسلعة ليس لديها أي رأي أو إرادة تجاه ذاتها كإنسانة. حيث ينظر المجتمع إليها على أنها جسد، ينبغي نهشه والاستفادة منه بقدر الإمكان في التكاثر أو تشويهه كسلعة تباع وتشتره وفق جمالها. هنا في هذه النقطة ينبغي على المرأة أن تتخذ رسالة واضحة لها في التحرر من كافة الذهنيات التي تريد منها أن تكون جسد. وألا تتقبل المرأة بالدرجة الأولى أن يتم النظر إليها بهذا المنظور. فهي إنسان لها كينونتها الخاصة والتي يمكن أن تقود المجتمع نحو الحرية التي ينشدها الجميع.

العراق بين مأزق الاستحقاقات الدستورية وضغوط الإقليم... هل من نافذة أمل...؟

ابراهيم يوسف

يمرّ العراق اليوم بمرحلة دقيقة تتقاطع فيها الأزمات الدستورية مع التحديات الأمنية والضغوط الإقليمية، في مشهد يعيد إلى الأذهان سؤال الدولة: هل نحن أمام أزمة نظام أم أزمة إدارة...؟ وهل ما يزال في الأفق متسع لنافذة أمل حقيقية نحو الاستقرار...؟

أولاً: مأزق اختيار رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

إن تعثر اختيار رئيس الجمهورية، وما يتبعه من تكليف رئيس مجلس الوزراء، ليس مجرد أزمة أشخاص أو كتل سياسية، بل هو انعكاس مباشر لبنية النظام القائم على التوافق والمحاصصة.

هذا النمط، الذي تأسس بعد ٢٠٠٣ بوصفه صيغة انتقالية لطمأنة المكونات، تحول بمرور الوقت إلى آلية لإعادة إنتاج الانقسام، وتعطيل الاستحقاقات، وربط القرار الوطني بحسابات حزبية ضيقة.

المشكلة الجوهرية لا تكمن في النصوص الدستورية بقدر ما تكمن في غياب ثقافة الدولة. فعندما يختزل المنصب بوصفه "استحقاقا مكونياً" لا "مسؤولية وطنية"، يصبح التعطيل أداة تفاوض، لا خطراً يهدد كيان الدولة.

ثانيا: تصريحات وزير الخارجية التركي وسنجار... السيادة تحت الاختبار

فتصريحات وزير الخارجية التركي السيد هاكان فيدان حول سنجار، والتي اعتبرتها الحكومة العراقية تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي، فهي تعكس هشاشة البيئة الأمنية في المناطق المتنازع عليها، وتعقيد المشهد الإقليمي. فسنجار ليست مجرد ملف أمني، بل هي عقدة تتقاطع فيها مصالح:

. تركيا وذريعتها تجاه حزب العمال الكردستاني.
. الحكومة الاتحادية وسعيها لفرض السيادة الكاملة.
. إقليم كردستان وحساباته السياسية.
. الفصائل المسلحة ذات الارتباطات الإقليمية.

كلما طال أمد الفراغ أو الضعف في القرار الوطني، اتسعت مساحة التدخل الخارجي. فالسيادة لا تصان بالبيانات وحدها، بل ببناء مؤسسات أمنية موحدة، وإنهاء الازدواج في السلاح والقرار.

ثالثا: الأمن... بين الاستقرار النسبي والهشاشة البنيوية.

لا يمكن إنكار أن العراق شهد خلال السنوات الأخيرة تراجعاً في مستوى العنف مقارنة بسنوات الإرهاب الدامي، وهذا إنجاز يحسب للقوات الأمنية والتضحيات الكبيرة التي قدمت.

لكن الاستقرار الأمني ما يزال "استقرارا هشّا" للأسباب التالية:

. انتشار السلاح خارج إطار الدولة.
. استمرار التنافس الإقليمي على الساحة العراقية.
. هشاشة التوافق السياسي.
. ضعف التنمية في المناطق المحررة.

الاستقرار الحقيقي لا يقوم فقط على غياب التفجيرات، بل على حضور الدولة القادرة والعادلة.

رابعاً: الاقتصاد... فرصة ضائعة أم بداية تحول...؟

اقتصاديا، يمتلك العراق مقومات كبيرة:

. احتياطات نفطية هائلة.
. موقع جغرافي استراتيجي.
. موارد بشرية شابة.
. مشاريع كبرى مثل طريق التنمية.

لكن التحدي يكمن في:

. الفساد الإداري والمالي.
. الاعتماد شبه الكامل على النفط.
. ضعف القطاع الخاص.

البيروقراطية المعطِّلة للاستثمار.

إن نافذة الأمل الاقتصادية مرتبطة بإرادة سياسية حقيقية للإصلاح، تبدأ بمحاربة الفساد بجدية، وتنويع مصادر الدخل، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار، بعيداً عن المحاصصة.

خامساً: الفاعل الأهم... الحكومة والشعب الأمريكي الصديق

الحكومة العراقية تبقى الفاعل المركزي في صناعة الاستقرار، لكن لا يمكن إغفال دور الشراكات الدولية، وفي مقدمتها العلاقة مع الولايات المتحدة.

الدعم الأمريكي للعراق تاريخياً كان في:

. محاربة الإرهاب.
. تدريب القوات الأمنية.
. دعم الاستقرار المالي.

تشجيع الاستثمار والطاقة.

غير أن الرهان الحقيقي ليس على الخارج، بل على كيفية توظيف العلاقة الدولية بما يخدم السيادة والمصلحة الوطنية، دون الانزلاق إلى محاور الصراع.

أما "الشعب الأمريكي الصديق"، فهو عنصر مهم في معادلة العلاقات طويلة الأمد، خاصة في مجالات التعليم، الديمقراطية، دعم المؤسسات، والتبادل الثقافي. لكن هذه العلاقة ينبغي أن تكون متوازنة، قائمة على الاحترام المتبادل، لا التبعية.

سادساً: هل من نافذة أمل...؟

نعم، هناك نافذة أمل... لكنها ليست تلقائية.

تتجسد هذه النافذة في عدة عناصر:

. نضج الشارع العراقي الذي بات أكثر وعياً بحقوقه ورفضاً للمحاصصة والفساد.

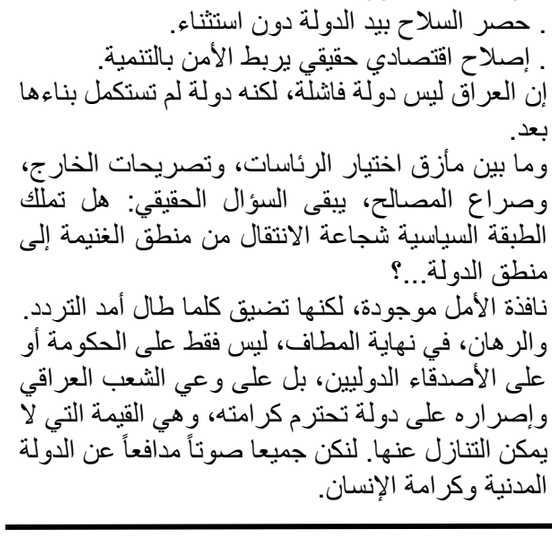

. وجود طاقات شبابية كبيرة تطالب بدولة مؤسسات لا دولة مكونات.
. تحول المزاج الإقليمي نحو التهدئة نسبيا بعد سنوات من الصراع المفتوح.
. إدراك القوى السياسية أن استمرار الانسداد قد يهدد وجود النظام نفسه.

لكن الأمل مشروط بثلاثة تحولات جوهرية:

. الانتقال من "دولة التوافقات الهشة" إلى "دولة المؤسسات الدستورية".
. حصر السلاح بيد الدولة دون استثناء.
. إصلاح اقتصادي حقيقي يربط الأمن بالتنمية.

إن العراق ليس دولة فاشلة، لكنه دولة لم تستكمل بناءها بعد.

وما بين مأزق اختيار الرئاسات، وتصريحات الخارج، وصراع المصالح، يبقى السؤال الحقيقي: هل تملك الطبقة السياسية شجاعة الانتقال من منطق الغنيمة إلى منطق الدولة...؟

نافذة الأمل موجودة، لكنها تضيق كلما طال أمد التردد. والرهان، في نهاية المطاف، ليس فقط على الحكومة أو على الأصدقاء الدوليين، بل على وعي الشعب العراقي وإصراره على دولة تحترم كرامته، وهي القيمة التي لا يمكن التنازل عنها. لنكن جميعا صوتاً مدافعاً عن الدولة المدنية وكرامة الإنسان.

أهمية الكهرباء في حياة المجتمع العراقي

عباس كامل

أنفق العراق مبالغ هائلة على قطاع الكهرباء تجاوزت ١٢٠ مليار دولار، خلال السنوات السبع الماضية، وحسب تقارير اعلامية دون تحقيق استقرار في التجهيز، ويعتمد العراق بنسبه تزيد عن ٩٩ ٪ على النفط والغاز في توليد الطاقة مع حاجه ملحة لإنتاج ٣٧ ميغاواط لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الانفاق وحجم الاستهلاك، حيث بلغ استهلاك الفرد العراقي للطاقة في ٢٠٢٤ نحو ١٦.٠٠٢ ألف كيلو واط/ساعة. بينما التعرفة المنزلية تفاوتت ما بين ١٠_١٢٠ ديناراً للوحدة (واط/ساعة)، حسب الاستهلاك.

بينما مصادر الطاقة المعلومة وهي أن العراق يعتمد في الانتاج بشكل رئيسي ٩٩٪ على الوقود الاحفوري (النفط والغار الطبيعي). أهمية الكهرباء للبلد كبرى للاقتصاد العراقي، حيث يعتمد تطور البلدان في كل العالم على تطوير الكهرباء في هذه البلدان. فبدون كهرباء لا تستطيع تشغيل الانتاج في القطاع الخاص والعام والمختلط وفي كافة القطاعات الانتاجية وحتى الزراعة تعتمد على وفرة الكهرباء. ويعاني الانسان العراقي في فترات الصيف من انقطاع مستمر في الكهرباء مع العلم أن درجات الحرارة في العراق تتجاوز الـ ٥٠ درجة، وهو ما يؤثر سلباً على الحياة اليومية في العراق، ويعطل الأماكن في الجامعات والمؤسسات بشكل عام حتى في مجال المطارات والطيران.

إذاً، أصبحت هي الحضارة للبلدان مع صرف أكثر من ١٢٠ مليار دولار إلا أن الكهرباء لازالت متخلفة ولا تستطيع أن تستقر، وهي دائما متذبذبة وتخلق مشاكل في المحلات التجارية والصناعية، وفي كافة مجالات الحياة اليومية.

ويعد الفساد الاداري والمالي أحد أسباب تخلف منظومة الكهرباء في العراق. معظم الوزراء الذين عملوا ضمن هذه المؤسسة، تعاقدوا مع شركات وهمية من أجل الربح على حساب البلد والانسان العراقي، وليس من المنطق أن تستمر هذه الحال منذ ٢٠٠٣ ولحد الآن على نفس الروتين ونفس التخلف في هذه المنظومة، في حين هناك بلدان هي أقل اقتصاداً من العراق، بنت منظومة كهربائية رصينة وعالجت المشكلة خلال أشهر وليس سنوات.

من هو الضحية ومن هو المسؤول عن تخلف البلد في كافة المجالات من الكهرباء وكافة المجالات الخدمية، فان البنى التحتية في العراق هزيلة ومضحكة وغير منسجمة مع ما يصرف من مليارات الدولارات، ولكن النتيجة تحت الصفر. إلى متى سيستمر هذا الحال في عراقٍ أصبحت الثقافة الأساسية واليومية هو نهب ثروات العراق وعدم الاهتمام بها، لكونها لا تعني الحكومة، بل أصبحت مسؤولية المواطن، فهو يشتري الكهرباء من أصحاب المولدات بأسعار مرتفعة جداً، يصل سعر الأمبير من ١٥ إلى ٢٥ ألف دينار للأمبير الواحد، وهذا ما يسمى بالخط الذهبي. أما بالنسبة للبيوت العراقية الفقيرة يصبح هذه المبالغ كاهلاً عليها ولا تستطيع دفع أجور ستة أمبيرات على الاقل للبيت الواحد. وكثير من البيوت تنتظر الكهرباء الوطنية، وتعيش أزمة حقيقية في فصل الصيف، وحتى في فصل الشتاء. إن لم تحل أزمة الكهرباء سيبقى يعاني الانسان العراقي من حياته اليومية من الفقر والبطالة والمرض والجهل ولا يجد من يوفر له الحماية.

الصراع الايراني الامريكي وأثره على العراق

آكار تاج الدين

لم يستقر العراق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً نتيجة الحروب المنتشرة في منطقة الخليج. وخاصة أن ما يجري من صراع له أهمية على الصعيد الدولي وعلى دول الخليج بشكل عام. فالحرب التي استمرت ١٢ يوماً بين اسرائيل وإيران وأمريكا، عاش خلالها العراق أزمات صعبة من الناحية السياسية، وعدم احترام سيادة العراق، وهذا مؤشر غير ايجابي بتاريخ العراق السياسي. حيث أن انتهاك سياسة البلد من قبل الدول المتحاربة يجعل من العراق دولة ضعيفة عسكرياً، وغير قادر على حماية سيادته من العدوان الخارجي، ولهذا السبب هناك مخاوف معلنة وغير معلنة من قبل دول كإيران وامريكا وإسرائيل. فإن امريكا نقلت كل أساطيلها العسكرية وحاملة الطائرات إلى منطقتنا في مياه الخليج.

ومع المفاوضات الجارية بين إيران وامريكا في عُمان، لم يصدر أي تأكيد رسمي من قبل الدول المجتمعة في سلطنة عمان، هل كانت المفاوضات ايجابية أم سلبية؟ وهذا يؤثر على العراق سلباً لأن إيران لديها فصائل مسلحة داخل العراق مرتبطة بها، وهذه الفصائل ربما تقوم بعمل عسكري ضد اسرائيل إذا اشتركت في الحرب ضد إيران.

هذا يؤشر أن المؤسسات العراقية بشكلها الحالي، توكد عدم مقدرة الدولة العراقية على أن تنتهج سياسة مستقلة، لأنها دولة ممزقة ومنقسمة من الناحية السياسية. وهناك أحزاب سياسية تؤيد أمريكا، وتقف معها من أجل اسقاط النظام الإيراني، وهناك أحزاب سياسية تقف بالضد من أمريكا وإسرائيل.

الموقف الحكومي غير موجود، وإن وجد، ليس له أي تأثير إطلاقاً على المجتمع الدولي، ولا يستطيع الموقف العراقي إيقاف مرور الصواريخ أو الطائرات عبر الأجواء العراقية، كما شاهدنا في السابق. إن العراق أصبح مسرحاً للدول المتحاربة، فتحول العراق إلى ساحة لتجمع القوات الأمريكية وباتت الأجواء العراقية مسرحاً للطائرات الأمريكية والصواريخ الإيرانية، فكلها تمر من فوق العراق الذي لا حول له ولا قوة.

مع ضعف الاقتصاد العراقي، لكون النفط هو المصدر الوحيد الذي يغذي منظومة الاقتصاد في العراق. فإذا حصلت الحرب، فإن النفط سيتوقف عن التصدير، وفي هذه الحالة، سيكون الافلاس السياسي والاقتصادي ضاغطاً على الحكومة بالعراق.

ومن الناحية الانسانية فإن الشعب العراقي سوف يدفع الثمن بشكل مباشر ويتعرض إلى أزمة واضحة وصريحة. حيث ستلتهب الأسعار في الأسواق العراقية، وسنلاحظ ارتفاع أسعار كافة المواد الأساسية من جهة، مع عدم دفع الرواتب من جهة أخرى. وستتوقف المصانع الانتاجية، وزيادة في البطالة، وربما يحصل صراع طائفي داخل العراق.

إذا، وقعت الحرب بين إيران واسرائيل وامريكا، حينها ينبغي على الحكومة العراقية اتخاذ كافة التدابير العسكرية والاقتصادية، لحماية العراق من أي عدوان محتمل، وتجنب الصراعات الدولية، وتكون سياسة العراق الخارجية واضحة وصريحة تجاه المجتمع الدولي، وينبغي أن تكون سياسة حيادية، لا تدعم أي طرف في هذا الصراع العسكري. وألا يكون العراق أداة بيد أحد الأطراف.

الصراع في العراق وتحديات الأوضاع الاقليمية في المنطقة..

محمد ذنون

لا يزال الصراع مستمر في العراق على السلطة وتقاسم المنافع ما بين أحزاب السلطة التي أسست إلى منظومة سياسية تهدف دائما إلى وجود محاصصة وتقسيم طائفي وقومي ومذهبي وعشائري ضمن المنظومة السياسية. وهذا ما أدى إلى الأوضاع غير المستقرة لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا اجتماعياً. لقد أصبح البلد عرضة للأطماع الخارجية وهي من تتحكم بالقرار السياسي، حسب مصالح الدول الاقليمية والدولية. فالصراع الامريكي والايراني يلعب دوراً أساسياً في نهب ثروات العراق في كافة المجالات، نتيجة سلطة ليس لها انتماء إلى العراق، وكل حزب يعمل وفق انتماءاته الاقليمية ومصالحها، وارضاء التوجه الخارجي لهذه وتلك الدولة، سواء أكانت دول إقليمية أو دولية.

وهذا ما يضعف العراق في العلاقات الدولية، ويصبح دون قرار سياسي. لأن سيادة العراق منتهكة أرضاً وسماءاً، ولا يوجد أي قرار عراقي وطني، بل هي قرارات خارجية مفروضة على سلطة المحاصصة. ونتيجة هذه العوامل التي ذكرتها أدت إلى ضعف بنية الدولة أمام العالم، مما جعل الوضع الأمني مرهون بالقرارات الخارجية أيضاً. وهذا ما نراه من تهديدات من قبل بعض الأطراف في الآونة الأخيرة، بعد أن سلمت أمريكا سوريا بيد زمرة ارهابية ومرتزقة تابعة لتركيا. وهذا الصراع الحالي هو ما نخشاه اليوم في العراق. لأن الأمن السوري مرتبط حدودياً مع أمن العراق، ولهذا فإن الأوضاع الإقليمية، وضعت العراق في قلب العاصفة، ويجب أن يكون العراق مستعداً لأي طارئ أو حدث، ربما يحصل من قبل الارهابيون. إن الخلايا النائمة تنتظر الفرصة للانقضاض على أمن وسلامة وحياة المجتمع العراقي، الذي عانى الويلات وقدم التضحيات لأمن العراق وحماية حدوده وكبح جماح الإرهاب. ولهذا فإن العراق لا يتحمل نكبة أو دمار آخر يعرضه للإرهاب او ربما التقسيم، كما تريد بعض الدول التي تعتاش على الصراعات القومية والطائفية والدينية.

إن الافلاس السياسي في العراق بسبب القوى والأحزاب الطائفية والفاسدين، قد جعلت من جماهير العراق لقمة سائغة لكل من هبّ ودبّ من دول العالم للتدخل في شؤونه الداخلية، وهذا ما أثر على الاقتصاد العراقي وحرمان الجماهير من التمتع بثرواته، مما خلق أزمة ما بين المجتمع والسلطة، وهذا ما نراه اليوم من احتجاجات جماهيرية واسعة نتيجة فرض قوانيين ضريبية وارتفاع اسعار السوق وغلاء المعيشة.

على الجماهير أن تدين الإرهاب ومؤسساته وكل الدول الراعية للإرهاب، التي أصبحت تهدد الحياة المدنية لكل العراق، وتلجأ إلى مصادرة حقوقه في الحياة الكريمة ضمن الأطر الانسانية لحقوق الإنسان والدفاع عن إرادته ووجوده. إن التغيير يجب أن يكون من قبل كل القوى المدنية والعلمانية، والتي تؤمن بحقوق البشر في الحياة، وتنبذ الطائفية والمحاصصة والمذهبية، التي دمرت الانسان، وجعلته عرضة للفقر والحرمان. وهذا اليوم مرهون بتصعيد جبهة النضال الانساني بوجه جبهة الإرهاب وداعميه.

تداعيات خصخصة التعليم في العراق

نازك عبد الوهاب

التعليم في العراق يشكل أهمية قصوى للتطور الفكري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لأنه من خلال التعليم تستطيع البلدان التطور خطوات نحو الأمام من أجل بناء دولة قادرة على إرساء المعرفة والوعي والتقدم في كافة المجالات، سواء في قطاع الإنتاج وتطويره، وايجاد انسان متعلم في كل المجالات. فالتعليم هو من يخلق المهارة العلمية والعملية، فالطبيب والمهندس والطيار والوزير، كل هؤلاء جاؤوا من خلال التعليم. فبدون التعليم، لا يوجد نهضة اقتصادية في البلد. إذاً، أساس التعليم وشريان المعرفة يبدأ من المعلم الذي عاش قساوة العيش والفقر والحرمان والجوع، لكونه أحد أفراد المجتمع العراقي، الذي يعيش من أجل الجميع، ولكن ليس هناك عدالة أو انصاف من الناحية الاقتصادية لتطوير هذا الفكر باستمرار. ولو نظرنا إلى عدد الجامعات الحكومية في العراق يتراوح عددها ٣٥ جامعة، وهذا العدد جداً بائس وقليل، علماً أن أول جامعة في بغداد ١٩٥٧ وهي جامعة المستنصرية والموصل والبصرة، وتم افتتاح جامعات حديثه وجامعه الكرخ للعلوم مؤخراً. حيث يوجد ١٦٥ جامعة أهلية في العراق، وهذا ما يؤشر أن الطلاب لا يحصلون على التعليم المناسب وفق التعليم الحكومي. فالجامعات الأهلية تتراوح أجورها من مليون ونص وتصل حتى ثلاثة ملايين. فكيف يستطيع الوالد أن يسدد هذه المبالغ سنوياً. إذا كان موظفاً أو عاملاً أو يعمل في القطاع الخاص. فرواتب العالمين في القطاع الخاص والعام لا تتجاوز المليون دينار، وحتى المنتسب إلى الجيش والأمن الداخلي أيضاً رواتبهم محدودة، وكثير من الناس من يسكن بالايجار، والايجارات في العراق بشكل عام مرتفعة جداً. إذاً، إن خصخصة التعليم وجعله قطاع أهلي، يؤثر على الطبقات الاجتماعية في العراق. وهناك أكثر من طالب/ة في عائلة الواحدة. فكيف تستطيع الأسرة أن توفر هذه المبالغ ومن أين؟ علماً، أنه لا يوجد حافلات حكومية لنقل الطلاب من مساكنهم إلى الحرم الجامعي، وهذا ما يخلق أزمة اقتصادية واضحة على الأسر. فكثير من العوائل حرمت ابنائها من التعليم في الجامعات الأهلية بسبب الجانب الاقتصادي. وحتى التعليم في الجامعات الأهلية، هو تعليم غير قادر على خلق تعليم يرقى إلى مستوى العلم والمعرفة، ولا يقدم أي شيء للطالب، سوى الابتزاز المادي. وجميع الملازم التي يحتاجها الطالب في الجامعة ينبغي عليه أن يشتريها من دخله اليومي. وهو ما يعني فقط أن هذه الجامعات الأهلية هي جامعات للابتزاز المادي، وحتى الأبنية في هذه الجامعات لا تصلح للتدريس، فهي عباره عن أبنية متهالكة، لا مفتقرة لأبسط مقومات الوسائل التعليمية والترفيهية. فأحياناً قاعة الطلبة تضم بحدود ١٠٠ طالب، وهو ما يؤثر على مستوى التعليم في هذه الجامعات. إن سياسات الحكومة هي سياسات غير علمية، ولا يعنيها أي شيء لتطور الانسان من الناحية العلمية، لهذا السبب انعكس هذا الفشل العلمي على كل مرافق الدولة في العراق، نتيجة الأمية الجامعية التي أوجدتها السلطة. يعيش المجتمع تحت خط الجهل، وهو في الجامعة حتى تمرر الحكومة العراقية كل أهدافها لقتل الوعي الانساني والسياسي والاقتصادي، لتضع المجتمع تحت أفق الجهل، وتمرر كل السياسات، ليبقى الطالب يعيش في أوهام التوظيف ما بعد التخرج. وبعد أن كانت الجامعات العراقية من أفضل الجامعات في الشرق الأوسط، من حيث التعليم والمعرفة والجودة. وكذلك كانت الثقافة في العراق هي عنوان الطالب، حيث من خلال ومتابعة ما كان يصدر في الأسواق من كتب سواء أكانت في مجال الفلسفة أو في مجال الاقتصاد أو في مجال الفنون المسرحية والتشكيلية والمسرح، لان جميع هذه الفنون جاءت من جامعات متخصصة في هذا المجال، لكن السلطة الآن في العراق لا تتناغم مع العلم ولا مع المعرفة، بل تتناغم مع التخلف والفساد لا غير.

لا يمكن للعراق أن يكون ملجأ للإرهابيين!!

عمر أبو معصومة

الدواعش في سجون سوريا والتي نقلتهم أمريكا إلى العراق تحت مسمى، الحدّ من خطورتهم على المجتمع الدولي، لان السجون في سوريا لم تعد آمنة بعد سيطرة سلطة الجولاني على جزءاً من الشمال السوري. وكان هؤلاء الدواعش تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وبعد هروب مجاميع من هؤلاء الدواعش وفتح السجون لهم من قبل ارهابيي الجولاني نتيجة العلاقة والروابط ما بين جبهة النصرة وبين داعش.

ومن خلال هذا الموقف من سلطة الجولاني حاولت أمريكا أن تهدئ الحالة، وتؤكد أن جميع الدواعش هم في قبضة التحالف الدولي وأمريكا. وبعد ذلك ضغطت أمريكا على الحكومة العراقية من أجل نقل أكثر من خمسة آلاف داعشي من شمال سوريا وايداعهم في السجون العراقية. علماً أن هؤلاء الدواعش مما يقارب من ٦١ جنسية أجنبية، وعدد من العراقيين يتراوح عددهم ٢٧٠ عراقي، مطلوبين إلى القضاء في العراق، نتيجة التفجيرات وقتل الأبرياء في كل المدن العراقية. أما النسبة الأكبر من الدواعش هم من سوريا وعددهم أكثر من ثلاثة آلاف إرهابي، كانت قسد مسيطرة عليهم داخل السجون ومعها التحالف الدولي.

اللعبة الأمريكية في هذا الموضوع الآن جعلت من هؤلاء الارهابيون في العراق، عبارة عن ورقة ضغط وابتزاز على الحكومة العراقية في حالة أي خلاف سياسي مع الولايات المتحدة، فأن ترامب يلوح بعصى داعش في السجون، ويمكن إطلاق سراحهم أو تسهيل هروبهم، ليتمكنوا من تهديد السلم الأهلي، وجعله تحت منظمة ارهابية معروفة بجرائمها، وما فعلته في الموصل وشنكال/سنجار وبغداد وفي اغلب المدن العراقية من جرائم بشعة بحق الإنسانية. أيضا هناك ارهابيين من دول أوروبية، لماذا لا تعمل أمريكا لتسليمهم إلى بلدانهم وتلك الدول هي أكثر استقرار من العراق؟ هذا يؤشر أنه ثمة مخطط واضح جداً على العراق. هذا وبالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية لاحتوائهم، وهو ما سيشكل عبئاً ثقيلاً على العراق.

ماذا نفعل من أجل تجاوز تلك المخاطر الكبيرة على حياة المجتمعات بشكل عام والعراق بشكل خاص، لأن هؤلاء الدواعش ليس لديهم أي قيم، وهدفهم هو قتل من يخالفهم الرأي من الأبرياء، وربما يكون المستفيد الأول هي حكومة الجولاني، التي أوجدت من الدواعش في سجون العراق فرصة قائمة ومحتملة لتغيير الوضع السياسي في العراق. ولهذه الأسباب، فإن القلق لدي المجتمع وكل القوى المدنية والعلمانية حق مشروع لمعالجة هذا الموضوع الخطير من قبل الحكومة العراقية.

خاصة أنه بعد سيطرة الفصائل السورية على السجون والمعسكرات في الرقة ودير الزور بعدما انسحبت منها قوات سوريا الديمقراطية، تم إطلاق سراح معظم ممن كانوا فيها. وقسم كبير منهم انضم إلى القوات الأمنية ومنهم من انضم لداعش في سوريا، وباتوا يهددون المجتمع والمدنيين في سوريا ولربما في قادم الأيام العراق أيضاً.

إمكانية الشباب في تطوير المجتمع

احمد عز الدين

الشباب هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع، فهم طاقة متجددة لا تعرف المستحيل، تكسر القيود وتسعى دائماً إلى ما تراه صحيحاً ومناسباً، إنهم القوة التي لا تتوقف عند حدود ضيقة، بل تتطلع باستمرار إلى التغيير والتجديد، ومن هنا تنبع أهمية الحديث عن دور الشباب، وإمكانية بناء شخصية قيادية قادرة على النهوض بالمجتمع.

الشباب بطبيعتهم يفكرون ويتعلمون ويسألون، و (السؤال هو بداية الوعي، والوعي هو أساس التغيير). فالشاب الذي يمتلك فكراً ناقداً وروح المغامرة يصبح فاعلاً حقيقياً في مجتمعه. هذه الفئة لا تخشى المجهول، بل تخوض التجارب وتكسر الجمود، ولذلك كانت عبر التاريخ وقود التحولات الكبرى.

لكن حين لا تستثمر طاقة الشباب، فإنها قد تنعكس سلباً، فتتحول إلى عبء على المجتمع بدل أن تكون قوة دافعة له. كما أن بعض الشباب يعيشون في العالم الخيالي بعيداً عن الواقع، من إفراطٍ في متابعة الأفلام أو الرياضة أو الجلوس في المقاهي دون هدف، مما يؤدي إلى تراجع الوعي وفقدان الاتجاه. يضاف إلى ذلك التقصير الحكومي، مثل البطالة وعدم توفير فرص حقيقية، مما يخلق شعوراً بالإحباط، ويهدد هوية الشاب ومستقبله.

وفي ظل الصراعات والأزمات، نجد أن كثيراً من الشباب لا يملكون رؤية واضحة للمستقبل، فيصبحون في صراع مع نفسهم قبل أن يكونوا جزءاً من صراع المجتمع. وغالباً ما يستغلون كوسيلة في الحروب أو الانتخابات، عوضاً من أن يمنحوا فرصة حقيقية للمشاركة في صنع القرار. والتاريخ مليء بأمثلة استغلال الشباب في مختلف العصور، من العبودية والإقطاعية إلى الرأسمالية، حيث كانوا أدوات لتحقيق أهداف أصحاب السلطة.

إن تنمية الوعي لدى الشباب هي الخطوة الأساسية نحو صناعة جيل قيادي. فالتدريب والورش والندوات أدوات مهمة لصناعة وعي منظم، لأن التوعية إذا نُظمت أصبحت قوة مؤثرة. ويكفي أن نتذكر ما حدث في تونس عام ٢٠١٠ بعد حادثة البوعزيزي، حين تحرك الشباب وأسقطوا نظاماً دام أكثر من عقدين، لتبدأ مرحلة جديدة في العالم العربي.

كما أن الاهتمام بالشباب ليس فكرة حديثة. ففي عام ٣٤٣ ق.م تولى أرسطو تعليم اسكندر الأكبر وهو في سن الثالثة عشرة، إدراكا لأهمية إعداد القادة منذ الصغر. ويجب أن يشمل الاهتمام جميع فئات الشباب دون تمييز طبقي، سواء كانوا من طبقة أرستقراطية أو بروليتارية، متعلمين أو غير متعلمين، فكثير من الأنبياء والفلاسفة خرجوا من بيئات فقيرة، لأنه من لا يملك شيئاً غالباً ما يسعى إلى التغيير.

اهتم الفلاسفة عبر العصور بدور الشباب في المجتمع، فقد كان سقراط يخاطب الشباب في الشوارع، مؤمناً بأنهم من يطرحون الأسئلة التي يخشاها الكبار، أما أفلاطون فأسس أكاديمية علمية، مؤكداً أن من لم يربَّ على الحكمة لن يكون جديراً بالحكم. وأشار أرسطو إلى أن العقل لا يرتبط بالعمر بقدر ما يرتبط بالتجربة، وأن الشاب الذي لا يعرف الخوف يصنع التاريخ.

وفي التاريخ أمثلة على ثورات شبابية غيّرت مجرى الأحداث، مثل ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس في روما بين ٧٣–٧١ ق.م، وكذلك احتجاجات الطلاب في باريس عام ١٩٦٨ التي رفضت النظام التعليمي التقليدي، كما يؤكد المفكر الجزائري مالك بن نبي أن، نهضة أي أمة تبدأ من شبابها، وأن إضعاف الشباب يعني إضعاف الأمة بأكملها.

الشاب المثقف التابع والشاب المثقف القيادي

فالمثقف التابع خاضع، يتجنب المسؤولية، ولا يمتلك روح المبادرة، وقد يقول عكس ما يؤمن به خوفاً أو مصلحة، أما المثقف القيادي، فهو واثق من نفسه. مبادر، يتحمل المسؤولية، ويبحث عن حلول حقيقية لمشاكل المجتمع.

في عصر النهضة الأوروبية، قدم مفكرون مثل ديكارت وإيمانويل كانط نماذج للمثقف المؤثر، وكذلك الفيلسوف ديوجين الكلبي الذي دعا إلى الاستقلال عن القطيع والسير في الطريق الصحيح حتى لو كان الإنسان وحيداً، ومن النماذج الثورية أيضا جيفارا الذي جسد روح المبادرة والتغير.

وإذا كان الحديث عن الشباب عموماً، فلا يمكن إغفال عن دور الشابات بوصفهن جزءاً أصيلاً من قوة المجتمع، لا يمكن الحديث عن نهضة المجتمع دون تمكين الحقيقي للشابات، فهن أساس البناء والتطوير، وليس مجرد (نصف المجتمع) في الشعارات، المطلوب هو منح فرص عملية حقيقية في التعليم والعمل وصنع القرار ورفع نسب المشاركة في كافة مجالات الحياة بشكل فعال.

التاريخ يقدم نماذج لنساء لعبن أدواراً قيادية، مثل نفرتيتي التي لم تكن مجرد زوجة للفرعون إخناتون، بل كان لها تأثير سياسي واضح، وفي الأساطير البابلية برزت شخصية تيامات كرمز للقوة الأولى في الكون، ما يعكس حضور المرأة في الوعي الحضاري القديم.

إن إمكانية الشباب في تطوير المجتمع ليست فكرة نظرية، بل حقيقة تاريخية واجتماعية، الشباب هم طاقة التغير، لكن هذه الطاقة تحتاج إلى وعي، وفرص حقيقية، وإيمان بقدراتهم، فإذا أحسن استثمارهم، أصبحوا بناة حضارة وصناع مستقبل، أما إذا أُهملوا أو استغلوا، فإن المجتمع كله سيدفع الثمن.

إن نهضة أي أمة تبدأ من شبابها، فإما أن يكونوا قادة المستقبل، أو ضحايا الحاضر.

تداعيات الصراع الايراني - الامريكي على منطقة الشرق الاوسط

نجاة الزغبي

بمناسبة التصعيد الأخير والتوترات المتزايدة، أحببت أن نسلط الضوء معا في هذا المقال على واحدة من أكثر العلاقات تعقيداً وتأثيراً في عالمنا المعاصر، وهي العلاقة بين إيران وأمريكا، وكيف أن لهذا الصراع تداعيات عميقة على منطقة الشرق الأوسط برمتها.

منذ أكثر من أربعة عقود، تحدد العلاقة المتوترة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية ملامح الخريطة السياسية في الشرق الأوسط. فما بدأ كحليفين وثيقين تحول إلى عداء مرير، جعل من المنطقة ساحة اختبار للنفوذ والصراع بالوكالة. في هذا المقال، نستعرض أبعاد هذا الصراع وتداعياته على شعوب المنطقة ودولها.

أولاً: جذور الصراع (من الثورة إلى ما بعدها)

لا يمكن فهم الحاضر دون العودة قليلاً إلى الماضي. بدأت القطيعة مع انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، واقتحام السفارة الأمريكية في طهران. منذ تلك اللحظة، انقلبت الموازين. سعت إيران لتصدير ثورتها ومقاومة النفوذ الأمريكي، بينما عملت واشنطن على احتواء إيران عبر سياسات "الضغط الأقصى" ودعم حلفائها في المنطقة، مما خلق حالة استقطاب حادة.

ثانياً: ساحات الصراع بالوكالة

نادراً ما التقى الجيشان الإيراني والأمريكي في مواجهة مباشرة، لكن نيران صراعهما اشتعلت في أكثر من دولة:

١. العراق: تحولت أرض الرافدين إلى ساحة صراع مكشوفة، خاصة بعد ٢٠٠٣. بين فصائل عراقية مدعومة من إيران من جهة، ووجود عسكري أمريكي كبير من جهة أخرى، دفع العراق ثمناً باهظاً من أمنه واستقراره.

٢. سوريا: وقفت إيران دعماً حاسماً للنظام السوري، بينما دعمت أمريكا قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وحافظت على وجودها العسكري في شرق الفرات، مما عمق التعقيدات في الملف السوري.

٣. اليمن: يُعتبر الصراع هناك تجسيداً حياً للمواجهة. إيران تدعم الحوثيين بصفتهم جزءاً من "محور المقاومة"، بينما تقود أمريكا تحالفاً لدعم الشرعية ومواجهة التهديد الحوثي للملاحة البحرية.

٤. لبنان: يشكل حزب الله المدعوم إيرانياً رقماً صعباً في المعادلة اللبنانية، وهو ما تنظر إليه واشنطن كأداة إيرانية لتهديد إسرائيل وزعزعة استقرار لبنان.

ثالثاً: التداعيات على المنطقة

· أمنياً: أدى الصراع إلى عسكرة المنطقة بشكل غير مسبوق، وانتشار الجماعات المسلحة، وغياب مفهوم الدولة الوطنية القوية في عدة دول، مما ولّد بيئة خصبة للإرهاب وعدم الاستقرار.

· اقتصادياً: الكل خاسر! التوترات تعطل طرق التجارة، وترفع تكاليف التأمين على ناقلات النفط، وتُبعد الاستثمارات الأجنبية. شعوب المنطقة هي من تدفع الثمن عبر ارتفاع الأسعار وتدهور العملات المحلية.

· سياسياً: تعمقت الانقسامات في المنطقة بين معسكرين، مما أفشل العديد من المبادرات الإقليمية وأضعف منظمات مثل جامعة الدول العربية في لعب دور فعال.

· إنسانياً: أكثر التداعيات إيلاماً هي الأزمة الإنسانية؛ ملايين اللاجئين والنازحين في سوريا واليمن والعراق هم نتيجة مباشرة لهذه المواجهات الباردة والساخنة.

وفي الختام يبقى السؤال هل من مخرج...؟

يبدو أن منطقة الشرق الأوسط تدفع فاتورة صراع لم تبدأه، ولن تنهيه بسهولة. بينما تبحث إيران عن اعتراف بمكانتها الإقليمية ودورها، وتسعى أمريكا لحماية مصالحها وحلفائها، يبقى السؤال: هل ستتحول المنطقة يومًا من ساحة للصراع إلى فضاء للتعاون والتنمية؟ الإجابة تتطلب إرادة سياسية من الجانبين، وإدراكا بأن استمرار سياسات المحاور لن يأتي إلا بالمزيد من الدمار.

وعلمتنا التطورات التي تعصف بالمنطقة منذ بداية ما سمي بـ "الربيع العربي"، بأن المنطقة مقبلة على تغيير في الخرائط شئنا أم أبينا، وهي خرائط أكبر من شعوب المنطقة بكثير. بقدر أهمية الوعي والإرادة، إلا أن العلم والتطور التكنولوجي وما وصلت إليه صناعات الذكاء الاصطناعي، تجعل الانسان يعيش حالة من الخوف والهلك، لما وصلت إليه الحروب من حالة لا أخلاق ولا قوانين يمكن أ، تراه في الميدان. وما شهدناه من هجمات على حزب الله وكمية القتل والدمار الذي لحق بلبنان، يحثنا أن نفكر ألف مرة بالحرب ونتائجها على المجتمع والانسان. حيث الطرف الذي يمتلك هذه التكنولوجيا الحربية، عديم الاخلاق ولا يهمه سوى أطماعه فقط.

ما رأيكم أنتم. أعزائي القراء؟ هل ترون بوادر لانفراج قريب أم أن الصراع مازال في بدايته؟